حوار

رئيس مجلس إدارة شركة الصفاة للطاقة ونائب رئيس مجلس إدارة شركة عربي القابضة

البسام لـ «الأنباء»: الأوضاع الاقتصادية لم تشهد جديداً منذ منتصف 2008 ..والقادم قد يكون أسوأ

شريف حمدي

أكد رئيس مجلس ادارة شركة الصفاة للطاقة ونائب رئيس مجلس الادارة لشركة عربي القابضة حامد البسام ان الأوضاع الاقتصادية في البلاد لم تشهد جديدا منذ منتصف 2008، محذرا من القادم الذي توقع ان يكون أسوأ بسبب تراكم فوائد الديون على الشركات المتعثرة. وقال البسام في حوار خاص لـ «الأنباء» ان وضع شركات المقاولات سيظل صعبا في ظل تشدد البنوك سواء في الكويت او خارجها في منح الائتمان لهذه الشركات، مشيرا الى ان وضع الصفاة للطاقة افضل من غيرها ومع ذلك تشهد بطئا في تنفيذ خططها بسبب عدم حصولها على كل ما تحتاجه من تسهيلات بنكية. واضاف انه كان لزاما على الشركة ان تعيد ترتيب الأوضاع بما يضمن مواجهة تداعيات الأزمة على الوجه الأمثل، لافتا الى ان الشركة تقوم بالتركيز على المشروعات المضمونة الأرباح، وذلك من خلال توجيه السيولة للمشروعات الأهم ثم الأقل اهمية بالتدرج. وتطرق البسام الى خطة التنمية قائلا: ان الخطة وفق ما هو معلن من قبل القائمين عليها جيدة وطموحة على المستوى الاقتصادي، مشيرا الى انها على مستوى الشركات غير واضحة المعالم، وكي تتضح معالم هذه الخطة دعا الدولة الى ضرورة تحديد الملامح النهائية لتوفير التمويل اللازم للشركات كي تتسنى لها المشاركة في تنفيذ مشروعات الخطة بفاعلية. وفيما يلي تفاصيل:

«الحفر الوطنية المصرية» قامت بشراء حفار بجهودها الذاتية وجددت عقودها في ليبيا بزيادة 10٪

حامد البسام متحدثا للزميل شريف حمدي (محمد ماهر)

انعكست الأزمة المالية بتداعياتها السلبية على شركة الصفاة للطاقة كغيرها من الشركات ما دفعها الى تأجيل العديد من المشروعات التي كانت تتطلع لتنفيذها فضلا عن تراجعها عن أسواق كانت ترغب في الدخول فيها.. فهل بدأت الشركة التحرك في هذا الاتجاه بعد الهدوء النسبي لتداعيات الأزمة؟

الأزمة العالمية أثرت ليس على الصفاة للطاقة فحسب، ولكنها ألقت بظلالها السلبية على جميع الشركات الكويتية قاطبة، وما زاد الطين بلة ان البنوك المحلية اصبحت اكثر تشددا في منح التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل المشاريع، ولكن ما يدعو للاستغراب هو ان هذا الأمر اصبح ينطبق على المشروعات الحكومية كذلك، فشركة الصفاة للطاقة تحصل من خلال شركاتها التابعة على مناقصات حكومية ومع ذلك تواجه صعوبة كبيرة في الحصول على قروض بنكية، وما اود قوله في هذا الاطار هو ان الفترة الاخيرة بدأت تشهد انفراجة من قبل بعض البنوك على مستوى منح التسهيلات ولكنها انفراجة محدودة لا ترتقي الى المستوى المرغوب، ومع ذلك يمكن القول إن الوضع الراهن افضل نسبيا من العامين الماضيين.

وهل هذا التحسن النسبي في اتجاه الحصول على تمويل من قبل البنوك سيساعدكم على تنفيذ الخطط الموضوعة؟

ليس بالقدر الذي نطمح اليه، فالشركة تسعى لتنفيذ خططها الموضوعة، ولكن الحركة بطيئة الى حد ما، فشركات المقاولات تعتمد في المقام الأول على البنوك في الحصول على الكفالات البنكية والتسهيلات الائتمانية في تنفيذ مشاريعها، ولكن مع التشدد الحالي من البنوك سواء في الكويت او خارجها فإن وضع شركات المقاولات سيظل صعبا، وعلى مستوى الصفاة للطاقة فهي احسن حالا من غيرها، نظرا لأننا دائما ما نبحث عن حلول ذاتية.

النشاط التشغيلي

الشركة تعتمد على النشاط التشغيلي في دول المنطقة.. فكيف ساهم ذلك في تعزيز موقفها المالي؟

هذا التوجه ساهم بشكل ايجابي، فالشركات الجيدة هي التي تعتمد على الأرباح التشغيلية، أما الشركات التي تعتمد على ارتفاع أسعار الاسهم او العقارات فواجهت مشاكل كبيرة ومنيت بخسائر كبيرة في وقت الأزمة، فالدخول في أي مشروع يحتاج الى كفالات بنكية وتسهيلات ائتمانية ولكن مع صعوبة الحصول على التسهيلات أدى الى تأخر تقدمنا وانعكس ذلك على تنفيذ الخطة الموضوعة للشركة، حيث يوجد بطء في تنفيذ هذه الخطة.

ترتيب الأوضاع

ضمن اجراءات مواجهة تداعيات الأزمة قامت الشركة بتغيير استراتيجيتها وترتيب اولوياتها.. فما هي اولويات الشركة في المنظور القريب؟

كان لزاما علينا ان نعيد ترتيب الأوضاع بما يضمن مواجهة تداعيات الازمة على الوجه الأمثل، وبناء على ذلك قامت الشركة بالتركيز على المشروعات المضمونة الأرباح، وذلك من خلال توجيه السيولة للمشروعات الأهم ثم الأقل اهمية بالتدرج، بمعنى اننا نحاول تطوير المشروعات المهمة جدا سواء بالداخل او خارج الكويت من خلال الشركات التابعة، كما ان الشركة اتبعت استراتيجية اخرى بالنسبة لباقي المشروعات سواء التي تنفذها الشركة او الشركات التابعة وهي الاستمرار في المشروعات التي تحتاج الى سيولة قليلة على ان يتم تأجيل المشروعات التي تحتاج الى سيولة كبيرة الى وقت لاحق، وهو الأمر الذي اثر على النتائج المالية للشركة، فالأرباح تأتي من ممارسة النشاط والدخول في مشاريع وبالتالي فإن تقليص عدد المشروعات لابد ان ينعكس على الخطط الموضوعة ومن ثم النتائج المالية.

وماذا عن خطة الشركة التوسعية خلال 2011؟

خطط العام الجديد تعتمد على ما تحققه الشركة من نتائج مالية وما هو متوافر لديها وشركاتها التابعة من سيولة، فالسيولة هي التي تحدد مسار أعمال أي شركة ومنها بالطبع الصفاة للطاقة، على ذلك فالخطة التوسعية مرهونة بحجم التسهيلات التي يمكن الحصول عليها سواء من البنوك المحلية او من البنوك الخارجية خاصة في الدول التي لدينا شركات فيها.

توفير التمويل

وكيف تنظرون لخطة التنمية الحالية والمستمرة لـ 4 سنوات مقبلة.. وماذا عن حظوظ الصفاة للطاقة فيها؟

الخطة وفق ما هو معلن من قبل القائمين عليها جيدة وطموحة على المستوى الاقتصادي، ولكن على مستوى الشركات فالخطة غير واضحة المعالم، وكي تتضح معالم هذه الخطة يجب على الدولة ان تضع الملامح النهائية لتوفير التمويل اللازم لهذه الشركات كي يتسنى لها المشاركة في تنفيذ مشروعات الخطة، فالخطة موجهة بالدرجة الأولى لدعم الاقتصاد الوطني، والشركات الكويتية الخاصة جزء من الاقتصاد الوطني، وبالتالي لن يكون هناك دعم حقيقي لهذا الاقتصاد في حال استثناء الشركات الوطنية المساهمة والتي يملك فيها قرابة الـ 70٪ من المواطنين اسهما، كما يجب أن تتسم خطة التنمية بالوضوح اكثر من ذلك خاصة على مستوى تحديد نوعيتها واولوياتها على مدى سنوات التنفيذ، بحيث يكون لدى الشركات الاستعداد الكافي قبل الدخول في هذه المشاريع الكبيرة سواء من حيث تحديد نوعية المشاريع التي ستدخل فيها سواء بمفردها او من خلال تحالفات عالمية.

أما عن حظوظ الصفاة للطاقة في هذه الخطة فنحن شركة كبيرة وكبيرة في مجال المقاولات خاصة في مجال النفط والغاز، وبالتالي عند طرح مشاريع الخطة فسوف نقوم بدراستها باستفاضة وعناية قبل التقدم اليها.

الشركات التابعة

بالنسبة للشركات التابعة نجحت شركة الحفر الوطنية المصرية التي تمتلك فيها الصفاة للطاقة نحو 60٪ بتجديد 4 عقود لأجهزة حفر في ليبيا.. هل هناك اسواق جديدة تسعى هذه الشركة للدخول فيها؟

هذه الشركة كانت تمتلك 4 حفارات، ورغم الازمة المالية وعدم قدرة الشركة على الحصول على تسهيلات ائتمانية إلا انها استطاعت شراء حفار خامس بجهودها الذاتية من ارباحها التشغيلية، حيث لم توزع ارباحا على المساهمين وقامت بشراء حفار جديد ليدخل في تنفيذ العقود الليبية التي زادت على السنوات السابقة بنسبة 10٪ تقريبا، وهذه العقود تم تجديدها لمدة عامين وهي تجدد تلقائيا كل عامين، وميزة هذه العقود أن ارباحها جيدة اضافة الى انه يتم تحصيل قيمة هذه العقود حسب المتفق عليه من قبل الحكومة الليبية، وانه اذا توافرت الفرصة والمعدات اللازمة يمكن للشركة أن تتوسع في المنطقة، وهي ستقوم بدراسة المشاريع في دول الجوار للدخول فيها.

وماذا عن مفاوضات شراء حفارين جديدين مع البنوك المصرية.. وهل يمكن شراؤهما بتمويل ذاتي؟

الحفار الذي تم شراؤه مؤخرا كان احد الحفارين المطلوبين لتيسير أعمال الشركة في ليبيا، وإذا ما توافرت السيولة للشركة عن طريق الاقتراض من البنوك حيث تتفاوض مع بنوك مصرية محلية وأخرى أجنبية داخل مصر للحصول على تمويل لشراء حفار سادس خلال العام الحالي في حال تلقت الشركة موافقة من احد البنوك التي تفاوضها في هذا الشأن، وما يمكن قوله في هذا الخصوص ان الشركة المصرية ستكتفي بالحفارات الـ 5 في حال لم تحصل على تسهيلات بنكية، اما في حال تطلب الأمر شراء حفار سادس لانجاز المشاريع الجديدة في ليبيا فإن الشركة ستوسع دائرة المفاوضات مع البنوك.

عقود العراق

لديكم عقود في جنوب العراق.. فهل هناك مساع للحصول على عقود في شمال العراق؟

لدينا عقد واحد في جنوب العراق في الوقت الراهن، وذلك بعد ان انجزت الشركة عقدين في السابق، وبالنسبة للعقد الحالي فمدته 6 أشهر وهو يقضي بقيام الشركة بتوريد معدات لشركة نفط الجنوب وهو ما اقتربت الشركة من الانتهاء منه خلال الفترة القليلة المقبلة، أما بالنسبة لشمال العراق فنحن قدمنا عروضا عن طريق الشركة الباكستانية التابعة للصفاة، وهي شركة تعمل في مجال النفط والغاز، ومن المنتظر ان ندخل منطقة الشمال عن طريق الشركة الباكستانية في حال لاقت عروضها القبول.

وماذا عن نشاطات الشركة الباكستانية في المنظور القريب خاصة بعد توقف الأعمال الى حد ما في باكستان بسبب الفيضانات التي لحقت بها مؤخرا؟

هذه الشركة حديثة العهد، فلم يمض على تأسيسها اكثر من عام وهي مملوكة بنسبة 70٪ للصفاة للطاقة ورأسمالها الحالي يقدر بـ 6 ملايين دولار، وهذه الشركة تبحث عن مشاريع خارجية وبسبب الفيضانات التي ألمت بباكستان قبل عدة أشهر تم تأجيل العديد من المشاريع في البلاد خاصة في مجال النفط والغاز وذلك لأن المكامن النفطية تأثرت كثيرا جراء هذه الفيضانات.

الاستحواذ والتخارج

هل هناك نوايا للتخارج من بعض الشركات التابعة أم ان الشركة تفكر في الاستحواذ على شركات جديدة في الفترة المقبلة؟

أغلب الشركات تفكر في التخارج اكثر من الاستحواذ في الوقت الراهن بسبب نقص السيولة، ولكن اذا ما توافرت فرص جيدة للاستحواذ فلا شيء يمنع شريطة ان تتوافر السيولة التي تمكنا من اقتناص هذه الفرص، وبالنسبة للتخارج فإن الشركة تلقت عرضا شفهيا للتخارج من احدى الشركات التابعة ولاتزال المفاوضات جارية حول حصة التخارج والقيمة المالية للصفقة، ولكن في حال عدم التوصل لاتفاق مرض فسيتم صرف النظر عن هذا العرض.

أعلنتم قبل فترة عن حصول الشركة الشرقية الوطنية التابعة لكم على قطعة ارض بمساحة 5 آلاف متر مربع لإنشاء قاعدة للعمليات في المنطقة المحاذية لعملياتها في جنوب العراق.. فهل انتهت الشركة من انشاء هذه القاعدة؟

نعم، لقد تم الانتهاء من بناء القاعدة وجلب المعدات اللازمة، وحاليا جار تركيب المعدات.

ترقب المناقصات

يعتمد نشاط الشركة وشركاتها التابعة على المناقصات بشكل اساسي.. فهل تتوقعون زيادة المناقصات التي تطرحها الشركات النفطية في 2011 مقارنة مع 2010؟

نأمل ان تشهد المرحلة المقبلة مزيدا من المناقصات الحكومية في مجال النفط والغاز سواء داخل او خارج الكويت، ونتوقع ان يشهد العام الجديد طرح مزيد من المناقصات خاصة في الكويت مع زيادة تنفيذ خطة التنمية، ونحن مستعدون لجميع المناقصات المطروحة في مجال عملنا.

عربي القابضة

ننتقل الى شركة عربي القابضة بوصفكم نائب رئيس مجلس الادارة.. ما أهم المشروعات التي تعتزم الشركة الدخول فيها وأبرز توجهاتها مستقبلا؟

شركة عربي القابضة تعتمد ايضا على المناقصات بشكل كبير، وهي لديها عدد من الشركات التابعة التي تعمل في اكثر من مجال، فهناك شركات في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والزراعة، فشركة عربي للطاقة على سبيل المثال لديها العديد من المشاريع مع شركة نفط الكويت وكذلك شركة البترول الوطنية ووزارة الكهرباء والماء، وشركة عربي الزراعية لديها مشروع زراعي كبير مع الهيئة العامة للزراعة، وعربي القابضة تسعى دائما من خلال شركاتها التابعة الى اقتناص الفرص المتاحة من خلال المناقصات المطروحة، والبحث عن الفرص الجيدة التي تحقق أرباحا مضمونة، وسنبتعد عن الفرص التي تنطوي على مخاطر عالية.

شركة عربي للطاقة قد تعرضت لبعض الخسائر نتيجة فروقات الأسعار في بعض المناقصات.. فكيف سيتم تلافي هذا الأمر مجددا؟

خسائر فروقات الأسعار تنجم عن عدم التزام بعض الشركات التي طرحت المناقصات بمواعيد التنفيذ ما يترتب عليه في بعض الأحيان زيادة أسعار المواد الأولية، وبالنسبة لشركة عربي للطاقة فإنها قامت برفع تظلم للوزارة المعنية للمطالبة بتعويض عما أصابها من ضرر، وتلافي هذا الأمر يستوجب التزام الشركات التي تقوم بطرح المناقصات بالمواعيد المقررة، لأن الشركات التي يتم ترسية المناقصات عليها تكون قد أعدت عروضها بناء على أسعار المواد الأولية في وقت طرح المناقصة، وبالتالي فإن التأخير يضر بشركات المقاولات التي فازت بالمناقصات.

قامت شركة عربي للطاقة مؤخرا بجدولة جزء من ديونها وكانت تسعى لجدولة ما تبقى عليها من ديون.. فماذا عن اخر التطورات في هذا الصدد؟

لقد نجحت شركة عربي القابضة في جدولة كل ديون الشركات التابعة وهي الآن ملتزمة بسداد الاستحقاقات في مواعيدها المتفق عليها مع الدائنين، وهذا من الأمور الايجابية بالنسبة لمجموعة عربي ويساعدها في الحصول على تمويل الى حد ما.

الوضع الاقتصادي

كيف تنظرون لمجمل الأوضاع الاقتصادية في السوق المحلي مع بداية عام جديد؟

للأسف الشديد الأوضاع الاقتصادية لم تشهد أي مستجدات منذ منتصف عام 2008، أي منذ بداية ظهور انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المحلي، فالحكومة لم تتدخل حتى هذه اللحظة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال مساعدة الشركات المساهمة في تجاوز تداعيات الأزمة خاصة ان هذه الشركات تمثل العمود الفقري للاقتصاد الكويتي، فقرابة 70٪ من المواطنين تضرروا جراء هذه الأزمة ولم تتحرك الحكومة أسوة بما قامت به حكومات العالم وخاصة حكومات دول الجوار، وبالتالي اتوقع ان تستمر الأوضاع على ما هي عليه بالنسبة لمجمل الأوضاع الاقتصادية، بل ان الأمر يمكن ان يزداد سوءا بسبب تكلفة الديون التي تزيد من المصاعب التي تواجهها كثير من الشركات في جميع القطاعات، فضلا عن تراجع قيم الأسهم والعقارات المملوكة للشركات، وما نرجوه من الحكومة ان تلتفت الى قطاع الشركات المساهمة لمساعدتها في تجاوز تداعيات الأزمة.

التشدد الحالي من البنوك يجعل وضع شركات المقاولات صعباً

خطط 2011 تعتمد على ما تحققه الشركة من نتائج مالية وما هو متوافر لديها وشركاتها التابعة من سيولة

لدينا عروض للتخارج.. ومتى ما وجدنا فرصة مناسبة سنسعى للاستحواذ عليها

«عربي القابضة» نجحت في جدولة ديون شركاتها التابعة وملتزمة بسداد الاستحقاقات في مواعيدها

قدمنا عروضاً لمناقصات في شمال العراق والدخول سيكون عن طريق الشركة الباكستانية التابعة

تحويل المخصصات إلى أرباح

قال إن الشركة الأم أخذت مخصصات لمواجهة أي تحديات مستقبلية قد تواجهها او أي من شركاتها التابعة، لافتا الى ان الشركة في حال توافرت لديها السيولة عبر القروض البنكية فإنه سيتم تحويل المخصصات الى أرباح تسهم في تقليل الخسائر.

ليس علينا مطالبات من أي جهة

قال البسام إن الشركة ليست عليها أي مطالبات لأي جهة، ورغم ذلك نجد صعوبة كبيرة في الحصول على كل ما نحتاجه من قروض بسبب تشدد البنوك سواء في الداخل او في الخارج، علما بأن رأسمال الشركة 60 مليون دينار وأغلب المناقصات التي تفوز بها الشركة وشركاتها التابعة هي مناقصات حكومية.

توفير السيولة وإلا..

أوضح أن طرح مشاريع الخطة من دون تحديد آليات توفير السيولة اللازمة لتنفيذها، فإنه من المتوقع أن تذهب اغلب المشاريع الى الشركات الأجنبية مثلما حدث في مشروع مستشفى الشيخ جابر.

60٪ من الملاك تمسّكوا بالسهم

أكد البسام ان نحو 60٪ من الملاك الرئيسيين لسهم صفاة للطاقة تمسكوا بالسهم رغم تراجع قيمته، مشيرا الى ان بعض الملاك عززوا نسبة ملكيتهم نظرا لقناعتهم الكبيرة في الشركة ومستقبلها، لافتا الى أن إدارة الشركة لا تتدخل من قريب او بعيد لدعم السهم في السوق، وانها تدير الشركة فقط، مبديا استغرابه من تراجع قيمة السهم او ثباته في الأوقات التي تحصل فيها الشركة على مناقصات حكومية مضمونة العوائد.

إعداد الميزانية المجمعة

لفت البسام الى أن الشركة تعكف حاليا على إعداد الميزانية المجمعة، حيث جار تجميع نتائج ميزانيات الشركات التابعة في مصر وباكستان والبحرين والامارات، اضافة الى الكويت، معربا عن أمله في أن تكون النتائج ايجابية لتعويض جزء من الخسائر المعلنة في الأشهر التسعة الاولى من العام الحالي والبالغة 2,4 مليون دينار بما يعادل 4,1 فلوس للسهم.